

## أمريكا على خطّ "الكهرباء الخليجي" - العراقي: فلنفكّ "الربط السياسي مع إيران

بغداد | تسعى الولايات المتحدة إلى تعويض فشلها العسكري في العراق على رغم سنوات الاحتلال الطويلة، بنجاح اقتصادي يجلب هذا البلد إلى حظيرتها، ويضعه في مُلْب تحالف تريد إقامته في المنطقة، في إطار عملية ترتيب نجمت عن فشلها في حرب أوكرانيا. وينتجـٰ ذلك بوضوح في اشتغالها على مشروع الربط الكهربائي بين العراق ودول «مجلس التعاون الخليجي»، والذي بدا الرئيس الأميركي، جو بايدن، مهتمـٰ بتفاصيله أكثر من اهتمامه بوضع الكهرباء في أيـٰ ولاية أميركية، بما فيها تكساس التي انهارت فيها شبكة الكهرباء خلال الشتاء الماضي، ما أدىـٰ إلى موت كثيرين من البرد

يكفي أن يكون اتفاق الربط الكهربائي بين العراق ودول الخليج، واحداً من «الإنجازات» القليلة لزيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى جدة، للدلالة على الوظيفة السياسية للمشروع، الذي يهدف إلى ربط العراق بتحالف منه لإيران، وصديق لإسرائيل، ولو كهربائياً، إن لم يكن ممكناً أكثر من ذلك في المرحلة الحالية. «الحلـٰ الأميركي» المفترض لأزمة الكهرباء العراقية المستعصية، ليس تكفيراً عن ذنبـٰ تسبـٰب الاحتلال نفسه بتلك الأزمة عن طريق منـٰع الاستثمار في معامل الكهرباء طيلة سنوات، على رغم الوفرة النفطية للعراق، وإنـٰما هو مسعي لاستبدال الطاقة والغاز الإيرانيـين اللذين جاءـٰ ليوفـٰرـٰ حلاًـٰ، ولو جزئياًـٰ، حين أـٰرغمت واشنطن على منـٰح بغداد استثناءً من العقوبات الأميركيـة على طهران، بما يتيح للثانية استجرار الطاقة من الأخيرة وشراء الغاز منها. ولم يكن بايدن، في الواقع، بحاجة إلى الضغط على أحد لتحقيق متطلـٰبات «الحلـٰ» المذكور؛ فالمصلحة الأميركيـة هنا تلتقي مع المصلحةـين السعودية والخليجية، إذ تريد المملكة أيضاً الاستثمار في علاقتها بالعراق، وهو ما تدأـب على فعله منذ وصول مصطفى الكاظمي إلى رئاسة الوزراء في نهاية عام 2019، بدليل منـٰحها الرجل ميزة رعاية التفاوض بينها وبين إيران، كما والرهان على أن لا يكون في صـٰفـٰ الأخيرة، إذا ما تدهورت العلاقة بين الجانبـين، لسببـين الأسبابـين الكثيرة المتـٰملة بالملفـات العالقة بينهما. وفي هذا السياق تحديداًـ، جاءـٰ دعوة الكاظمي، في الأصل، للمشاركة في قمة جدة.

تقنياً، سيبدأ تنفيذ اتفاق الربط الذي وقع بين السعودية وال العراق على هامش قمة جدة، ليصل شبكة الربط الخليجي عبر محطة في الكويت، بمحطة الفاو التابعة لشبكة كهرباء جنوب العراق، في آب المقبل، على أن يتم الانتهاء من المشروع خلال 24 شهراً من تاريخ توقيع الاتفاق، وفق ما تنقل الصحف السعودية عن الرئيس التنفيذي لـ«هيئة الربط الخليجي»، أحمد الإبراهيم. وسيتم تزويد العراق بـ500 ميغاواط، إلا أن قدرة الخط تبلغ 1800 ميغاواط، ما يعني إمكانية الزيادة عند الطلب. ويقول الخبير الاقتصادي العراقي، نزار حيدر، لـ«الأخبار»، إن «المشروع ليس جدياً»، لكن يبدو لي أن هناك إرادة سياسية اليوم لتنفيذها، وهذا حقيقة لا علاقة له بالطاقة الكهربائية التي يحصل عليها العراق من الجمهورية الإسلامية في إيران، بل بالغاز الذي يحرقه العراق للأسف الشديد ولا يستفيد منه، ولذلك اضطر إلى أن يشتري الغاز والكهرباء من جارته الشرقية». وبالفعل حيدر إلى أن «الكافم مصمم على الاستفادة من الغاز الذي يتبدد في البصرة وغير البصرة. طبعاً إذا تحقق هذا، فبالتأكيد سوف يزيد من الإنفاق الكهربائي ويقلل من الاعتماد على طهران».

وعلى رغم الصبغة السياسية لمشروع الربط، إلا أنه بالنسبة إلى السعودية والخليج، له أهداف استثمارية أيضاً، تتعلق بتحسين كفاءة استغلال موارد الطاقة الهائلة لدى دول المنطقة. وفي هذا الإطار، يُشير الخبير المالي والاقتصادي، صفوان قصي، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «مجلس التعاون الخليجي تبنّى استراتيجية التنويع الاقتصادي منذ نشأته، وال العراق يسير في الاتّجاه نفسه، لكن دول الخليج تَقدّمت على العراق من حيث البُنى التحتية والاستثمار في الموارد البشرية، وستدعم استراتيجية الالتقاء بين مصالحهما عملية الانفتاح الاقتصادي العراقي». ويُضيف أن «المنظومة الاقتصادية لهذه المنطقة هي منظومة دولارية بامتياز، والولايات المتحدة الأميركيّة تسعى إلى الوصول إلى أسواق الشرق من خلال الربط مع اقتصادات هذه المنطقة»، معتبراً أن «مصلحة العراق تكمن في أن يكون نقطة توازن في المصالح بين دول الشرق ودول الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، لأنّه يمتلك حدوداً تجعل منه نافذة لعبور السلع من الشرق باتجاه السعودية، وكذلك قارة أفريقيا من خلال مصر».

ويرى قصي أن «عملية الربط الكهربائي ستتساعد في إقامة صناعة عراقية على المدى القصير»، متبايناً أنه «من الممكن أن تكتفي بعملية نقل الطاقة الكهربائية، لكن في نظري هناك استراتيجية تدعم عملية ربط إنتاج قارة أوروبا بقارة آسيا، خاصة مع التغييرات المناخية، حيث يمكن توجيه الفائض من إنتاج دول الخليج نحو الاتحاد الأوروبي وبالعكس، وذلك سيساهم في أن تكون هناك موارد جديدة للاقتصاد العراقي من خلال عبور الطاقة الكهربائية». وبالفعل قصي إلى أن «العراق يتطلع إلى أن يكون هناك معدّل ناتج محلي إجمالي بمستوى 500 مليار دولار، ونحن نحتاج إلى الطاقة والغاز الإيرانيين خلال السنين أو الثلاث سنوات القادمة، ولذا فإن العراق سيستمر في عملية استيراد هذه الطاقة، لكن هناك محاولة لاستثمار طاقة غاز المنصورية في ديالى، وكذلك شركة توتال لديها عقود لاستثمار غاز

الجنوب في توليد الكهرباء، وعندما تنتهي هذه العقود سيكون هناك بديل للغاز الإيراني والغاز العراقي».

بالنتيجة، من الطبيعي أن يسعى الأميركيون والخليجيون وحلفاؤهم في العراق، إلى تقديم صورة ورديةٌ لخط الربط الكهربائي، لكن إقحام السياسة في هكذا مشاريع، ولا سيما في ظلٍّ الصراعات التي يشهدها هذا البلد، عادةً ما يكون وصفةً للفشل. والدليل ما حدث في العراق نفسه، حين منع الاحتلال، والفساد الذي عاش في ظلّه، الاستثمار في قطاع الكهرباء، حتى تَحْقَّقت عجيبة إيمان بلد عائم على احتياطات النفط إلى العتمة الشاملة.